كم تدفع السعودية مقابل كل عرض مصارعة لديها؟

كشف موقع دولي عن المبلغ الذي تدفعه السعودية لصالح اتحاد المصارعة العالمية "WWE" مقابل كل عرض يقام لديها.

وقال موقع "Culture What" إن مجموعة الـ WWE للمصارعة تحصد 50 مليون دولار مقابل كل عرض يقام في السعودية.

وأشارت إلى أن هناك عقد مدته 10 سنوات بين السعودية والمجموعة لإصلاح صورة الحكومة التي تمتلك أحد أسوأ سجلات حقوق الإنسان عالميًا.

وكشفت دراسة أوروبية عن الأسباب الحقيقية التي تدفع كل من السعودية والإمارات والبحرين لدفع مبالغ مالية طائلة في الغسيل الرياضي.
وأكدت الدراسة أن السعودية والإمارات والبحرين تقوم بذلك في محاولة لإخفاء الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في الدول الخليجية الثلاث.

جاء ذلك في دراسة نشرها موقع (planet Fair) المختص بقضايا حقوق الإنسان

ووفق الدراسة فإن السعودية والإمارات والبحرين شكلت بعضًا من أحلك الثقوب في العالم للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وذكرت "سمحت لهم احتياطياتهم النفطية الضخمة بأن تعتبر دولًا غربية حلفاء استراتيجيين".

ولفتت الدراسة إلى أن هذه الحكومات تغض الطرف عن ممارسات الأنظمة الملكية الشمولية في السعودية والإمارات والبحرين، لأن الحكومات الغربية تنظر الى شعوب دول الخليج العربية بأنها شعوب متخلفة ولا تملك إلا المال، وتعترف بهم بشر ولكن من الدرجة العاشرة او ما بعد العشرين.

وأضافت "لكن الانتهازيين في العالم الحر لا يعتبرون السعودية والإمارات والبحرين ديكتاتوريات قمعية أيضًا".
ووفق الدراسة "فغالبًا ما ينظر إليها على أنها مراحل غريبة للأحداث الرياضية الدولية الشعبية أو رعاة كرماء لفرق كرة القدم المحبوبة".

ونبهت إلى أن هذه كانت نتيجة استراتيجية دامت ما يقرب من عقدين من الزمن أطلق عليها مجتمع حقوق الإنسان اسم "الغسيل الرياضي".

وذكرت الدراسة أنه العديد من عشاق الرياضة يرون في السعودية مجموعة نهائيات كأس السوبر الإيطالي والإسباني لكرة القدم.

أو المضيف الأخير لرالي داكار، أو منظم بعض بطولات الجولف الدولية الكبرى للذكور والإناث.

في حين لا يرى هؤلاء أن الرياض مملكة تسجن النساء اللائي يدعين حقهن في القيادة، أو الحصول على جواز سفر.

كما أن الملايين يعرفون الإمارات بأنها مرحلة سباق (فورمولا ون) آخر أو المالك السخي لفريق "مانشستر سيتي" الإنجليزي لكرة القدم.

في حين يتجاهل الناس غالبا -بحسب الدراسة- حقيقة أن الإمارات مكان يمكن أن يخطف فيه الوالد امرأة (حتى أميرة).

وذلك إذا لم تلتزم بأدوار الجنسين الصارمة في المجتمع وحيث يحظر أي شكل من أشكال حرية الصحافة أو التعبير.

وأكدت الدراسة أن السعودية والإمارات تفتقدان تمامًا للديمقراطية أو حرية التعبير أو الإعلام المستقل أو الأحزاب السياسية المعارضة.

ولفتت إلى وجود ازدراء كامل لحقوق الإنسان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنساء، اللائي يعتبرن مواطنات من الدرجة الثانية ويعانين من التمييز الشديد.
وقالت الدراسة "لكن صناعة الرياضة أكسبت الدولتان الاحترام وحتى الشعبية بين الديمقراطيات الغربية".

ونوهت إلى أن الديمقراطيات الغربية تتجاهل جميعًا انتهاك صانعي الرياضة لحقوق الإنسان والحريات في السعودية والإمارات.

ولفتت إلى أن الرياضة هي الطريقة التي تصقل بها هذه الدول سمعتها، لا سيما في الدول الغربية وفي أسواق الإعلام الكبرى.

وبينت أن السعودية والإمارات والبحرين تقوم بذلك من خلال المشاركة في الرياضة الدولية.

سواء كانت استضافة الأحداث الرياضية الضخمة مع الرياضيين ذوي الأسماء الكبيرة أو بملكية الرياضات الأوروبية والأمريكية حقوق الامتياز.